فقه الحديث

عند الشيخ نور الدين عتر

د. محمَّد صديق

جامعة نجم الدين أربكان - تركيا

ملخص

تناولت هذه الورقة مسألة فقه الحديث عند الدكتور نور الدين عتر رحمه الله، وكيف حاول إعادة بناء منهجيَّة هذا العلم بالاعتماد على ثلاث نقاط رئيسة: أصول الفقه، وعلوم اللغة العربية، وأصول الحديث، ولأجل فهم هذه المسألة بأبعادها درست الورقة البحثية سيرورة فقه الحديث، وخصوصًا مع مطلع القرون الحديثة، وركَّزت على منهجيَّة الألباني في فقه الحديث، والسبب في ذلك أنَّ فهم منهجيَّة الشيخ عتر في فقه الحديث يعتمد على فهم ما قام به الألباني في هذه المسألة بشكل خاصٍ، وركَّزت الدراسة على تقديم أمثلة تطبيقيَّة، ودراسة مسألتين بشكل تفصيلي لوضع الفروق المنهجيَّة بين الألباني وعتر، وخلصت الدراسة إلى أنَّ الشيخ العتر أسَّس منهجيَّة لفقه الحديث قائمة على دراسة الحديث من ناحية علاقاته بالأدلَّة الأخرى والأصول العامَّة للدين مع مراعاة سياق الحديث ومقاصده.

الكلمات المفتاحية: نور الدين عتر، الألباني، فقه الحديث، الفقه، أصول الفقه.

Nûruddîn Itir'a göre Fıkhu'l-hadis

Dr. Muhammed Sıddık

Özet

Bu çalışma, Nûreddîn Itir'ın Nazarındaki fıkhu'l-hadis meselesini, fıkıh usûlü, Arapça ilimleri ve hadis usulüne dayanarak bu meselenin metodolojisini nasıl inşa ettiğini incelemektedir. Meselenin boyutlarını anlamak amacıyla çalışma özellikle modern çağlarda fıkhu'l-hadis meselesinin serüvenini incelemekle başlayarak Elbânî'nin yaklaşımını ortaya koymaya çalışmaktadır. Zira Itr'ın fıkhu'l-hadis meselesindeki yaklaşımının anlaşılması Elbânî'nin fıkhu'l-hadis meselesindeki yaptığının anlaşılmasına bağlıdır. Nazari ve tatbiki örnekler vererek Itir'ın metodunu inceleyen çalışmamızda Elbânî ve Itir'ın yaklaşımları arasındaki metotsal Farklılıkları ortaya koyabilmek için iki mesele detaylı bir şekilde ele alınmaktadır. Çalışma, Itir'ın fıkhu'l-hadisteki yaklaşımını, hadisler, diğer deliller, dinin genel kaideleri ve hadisin siyakı ve maksatlarının ışığında inşa ettiğini tespit etmektedir.

Anahtar Kelimeler: Nûreddîn Itir, Elbânî, fıkhu'l-hadis, fıkıh, fıkıh usûlü.

According to Nuruddin Itr, his efforts to revive Fiqhu'l-hadith and its methodology

Dr. Muhammed Sıddık

Abstract

This paper explores the hadith jurisprudence as viewed by Dr noor addin Itr (RA) and how he he tried to reestablish the methodology of this discipline based on three main points:Principles of Islamic law (usually alfiqh), Arabic linguistics, and principles of hadith. In order to understand the scope of that topic, this research paper studies the contenouum of hadith jurisprudence especially at the beginning of modern times, it focuses specifically on the Albani's methodology in hadith jurisprudence. The reason for that focus, is the that the understanding Dr itr's methodology is contingent upon understanding what Albani has written specifically regarding this matter. This study focuses on illustrating practical examples and detailing the discussion regarding two specific problems, in order to lay out the methodological differences between albani and Itr. the study concluded that itr has estabshed a methodology for hadith jurisprudence based upon: styding a hadith considering its relationship with other hadiths and the general principles of the religion, while taking in consideration the context of the hadith and its objectives

Keywords: Noor addin Itr, Albani, hadith jurisprudence, alfiqh, usually alfiqh.

مقدّمة

نال موضوعُ الحديث وفهمه وكيفيَّة الاستنباط منه أهمِّيَّة بالغة في الفكر الإسلامي عبر العصور، ذلك أنَّ الحديث وبوصفه مصدرًا أساسيًّا من مصادر التشريع الإسلامي حاز على اهتمام علماء الأصول والفقه والحديث على حدٍّ سواء، فعلماء الأصول درسوه من ناحية مصدريَّته التشريعيَّة، ووضعوا أصولًا معيَّنة في فهمه، والفقهاء تعاملوا معه على أنَّه دليل من الأدلَّة الشرعية للأحكام، أمَّا المحدثون فقد تعاملوا معه على مستويين؛ مستوى الرواية، ومستوى الدراية، والدراية هنا بمعنى فحص صحَّة الحديث ومعناه، وتركوا في ذلك آثارًا ومصنَّفات عدَّة كما هو معلوم.

ظهرت على مرِّ التاريخ الإسلامي مدارس فقهية مختلفة، وكانت نظرة هذه المدارس إلى الحديث وكيفيَّة تعاملها معه من أهمِّ النقاط التي أبرزت الاختلافات المنهجيَّة فيما بينها، من طرف آخر فإنَّ نشوء مدرسة أهل الحديث بالاعتماد على النظر إلى الحديث على أنَّه المصدر الوحيد للأحكام مع القرآن يُعدُّ نقطة مهمَّة في تاريخ الفقه الإسلامي، حيث قدَّموا في ذلك منهجيَّة معيَّنة في الفقه والاستنباط، ودار نقاش طويل بين هذه المدرسة وبين مدرسة أهل الرأي.

إن موضوع فقه الحديث موضوع مهمٌّ وجدلي في نفس الوقت؛ إذ إن الاختلاف الذي دار حوله يعكس الاختلافات المنهجيَّة والأصوليَّة، وهذه الورقة التي بين أيدينا تهدف إلى دراسة موضوع فقه الحديث عند أستاذنا الدكتور نور الدين العتر، وما قدَّمه من جهود في إقامة منهجيَّتها وتقويم المناهج التي ظهرت؛ خصِّيصًا في مطلع القرن العشرين الذي تميَّز بظهور قويٍّ للتيار السلفي الظاهري الذي يعود إلى النصِّ النبويِّ بنظرة شبه ظاهرية.

يهدف البحث إلى الإجابة عن سؤال مركزي، وهو: ما المنهجية التي انطلق منها الشيخ العتر في مقاربته لموضوع فقه الحديث في كتابيه إعلام الأنام وهدي النبيِّ في الصلوات الخاصَّة؟ ولفهم السؤال كان لا بدَّ من قراءة السياق التاريخي لمسألة فقه الحديث في القرن العشرين، وفهم المقاربات التي ظهرت في تلك الفترة.

ثمَّة بعض الأسئلة التي تشكِّل لنا محدّدات منهجيَّة لبحثنا، وهي:

كيف نظر الشيخ عتر إلى مفاهيم الفقه والاجتهاد والتقليد؟ وكيف أثَّرت نظرته إلى هذه المفاهيم في مقاربته في فقه الحديث؟

ما نوعيَّة العلاقة التي أقامها الشيخ عتر بين علم الفقه والحديث؟

كيف استطاع الدكتور عتر نقل مقاربته النظريَّة إلى المستوى التطبيقي؟

ومن أجل وضع مقاربة الشيخ عتر في موضعها وفهمها بشكل صحيح، كان لا بدَّ لنا من قراءةٍ لسيرورة فقه الحديث في بدايات القرن العشرين وفهم ما قام به الألباني؛ لأنَّ فهم ما قام به الشيخ عتر -بحسب قناعتنا- يعتمد على فهم ما قام به الألباني؛ لذلك كان المبحث الأوَّل من ورقتنا قراءة تحليليَّة لموضوع فقه الحديث في القرن العشرين مع التركيز على الألباني.

في المبحث الثاني قدَّمنا قراءة تحليليَّة لجهود الشيخ عتر النظريَّة والتطبيقية في فقه الحديث بالاعتماد على كتابيه (إعلام الأنام) و(هدي النبيِّ في الصلوات الخاصَّة)، حيث قمنا برسم إطار نظري لمقاربته بالاعتماد على الانتقال من المثال إلى النظريَّة، حيث قمنا بتحليل مقاربته للأحاديث الفقهية في كتابيه، باذلين جهدًا في فهم الإطار النظري الذي يجمعها، وبعد أن رسمنا الإطار النظري قمنا بالتدليل عليه من عيِّنات من الأمثلة التي اخترناها من كتابيه، ومن أجل فهم مقاربته الفقهية قمنا بتحليل رأي الشيخ عتر في مسألتين حازتا نقاشًا طويلًا بينه وبين الألباني.

في بداية البحث قمنا بقراءة مختصرة لفقه الحديث من نشأته، وختمنا البحث بالنتائج التي توصَّلنا إليها، هذا ونسأل الله أن يقبل عملنا ويجعله في صحائف نبيِّه المصطفى عليه الصلاة والسلام وصحائف أستاذنا الدكتور الذي كان له فضل علينا.

والله الموفِّق.

المدخل

فقه الحديث، النشأة والسيرورة

عندما يُذكر فقه الحديث بوصفه مصطلحًا فلا بدَّ أن يُذكر معه فقه أهل الرأي؛ لأنَّ هذين المصطلحين يحيلان إلى مقاربتين مختلفتين منهجيًّا في الفكر الإسلامي، حيث طبعَا الفقه الإسلامي بطابعهما المنهجي والأبستمولوجي، وفي هذا المدخل سنحاول باختصار عرض السيرورة التاريخية لنشوء فقه الحديث أو منهج أهل الحديث في الفقه.

تاريخيًّا، يمكن القول إنَّ بذور تكوُّن المذاهب الفقهية وأصولها يبدأ من عهد الصحابة الذين تمايزوا فيما بينهم في قضيَّة الفقه والنظر الفقهي، بين ملتزم بالنصِّ وبين ناظر إلى علَّته ومقاصده، وقضيَّة صلاة العصر في بني قريظة تشير إلى وجود هذين الاتِّجاهين في عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام، ويمكن أن نضرب لذلك مثالًا بأبي هريرة وعبد الله بن عمر في كفَّة، وعمر بن الخطَّاب وأمِّ المؤمنين عائشة في كفَّة أخرى رضي الله عن الجميع. ومن ملاحظة المقاربة الفقهية التي تبنَّتها كلُّ مجموعة يمكن تقسيم المنهج الفقهي عند الصحابة إلى قسمين: حيث تميَّز الصحابة أصحاب المقاربة الفقهية بمحاولاتهم الجدِّيَّة في فهم علَّة النصِّ ومقصده، في حين أنَّ المجموعة الأخرى تميَّزوا بشدَّة التمسُّك بالنصِّ دون التدقيق كثيرًا في مقاصده، وقد انتقلت هذه النظرات إلى تلامذة الصحابة، وأثر الواقع الاجتماعي والجغرافي في تطوُّر كلتا المقاربتين.[1]

يحمل القرن الثاني في طيَّاته بذور تشكيل أهل الحديث مدرسةً فكرية وفقهية، والنقاشات التي حدثت في الفقه على المستوى المنهجي بين قسمين من العلماء؛ أحدهما يميل إلى الالتزام بالنصِّ في مقابل القسم الذي يميل إلى الرأي، تشير إلى أنَّ بدء التمايز الفكري المنهجي بين الاتِّجاهين. وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى فقه

١ الاتِّجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، لعبد المجيد محمود عبد المجيد، ٣٢-١٤٢، و Sahabenin Sünnet Anlayışı, Bünyemin Erul, 150

الحديث من مستوى هذا التمايز، فلقد دفعت التطوُّرات التي شهدتها منطقة العراق بالفقهاء هناك إلى التوسُّع في استعمال الرأي، بخلاف فقهاء أهل المدينة الذين لم يشهدوا مثل هذه التطوُّرات، وهذا أثَّر على الأصول النظريَّة لفقه كلتا المدرستين، من طرف آخرَ فإنَّ اتِّهام بعض فقهاء أهل الرأي أهلَ الحديث بقلَّة الفقه دفعهم للاهتمام بفقه الحديث وإبراز قواعده، كذلك فإنَّ طلب كبار علماء الحديث من طلَّاب الحديث الاهتمام بفقه الحديث والاستنباط منه يأتي في سياق هذا الإطار وهذه المواجهات الفكرية.[١]

ومن مستوى آخر فإنَّ ظهور الشافعي رحمه الله تعالى، وتأصيله لمنهج فقهي يعلي من شأن الروايات في مقابل التوسُّع في استعمال الرأي، ومحاولاته ضبط عملية الاستنباط بالقياس والرأي، جعل أهل الحديث يشعرون بالمنَّة له، وهكذا اكتسب لقب ناصر الحديث، دلالة على شعور أهل الحديث بالقوَّة بعد أن كسبوا هذه المنهجيَّة، واستطاعوا مواجهة انتقادات أهل الرأي.[٢]

ومن مستوى ثالث آخر، فإنَّ المحنة - كما أشار عبد المجيد- حملت بعدًا مهمًّا في التطوُّر الفكري الذي سيحصل في المقاربة الفقهية لأهل الحديث وفي بنيتهم المعرفيَّة، وإنَّ هذه النقطة الفاصلة في تاريخ الإسلام الفكري ستجعل من فقه الحديث منهجيَّة مستقلَّة تمامًا عن الرأي وعن كلِّ المذاهب الأخرى، ذلك أنَّ قسمًا من المحدثين السابقين، وخاصَّة في القرن الأوَّل والثاني، كانوا قريبين من أهل الرأي؛ بل وبعضهم مدح أبا حنيفة، لكن بعد هذه النقطة الفاصلة في التاريخ الإسلامي أصبح أحمد بن حنبل إمام أهل الحديث، وتحوَّل فقه الحديث تمامًا إلى ردِّ الرأي وعدم قبوله مع خصومة فكرية شديدة مع المذاهب كلِّها، وليس مذهب أبي حنيفة فقط.[٣]

---

١ الاتِّجاهات الفقهية، لعبد المجيد محمود، ١١٧.

٢ انظر: المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي، لأكرم يوسف عمر القواسمي، ٨٩، ثمَّة ثلاث مقاربات في النظر إلى الشافعي وما قام به في أصول الفقه، المقاربة الأولى ترى فيه مؤسِّس علم الأصول، أمَّا الثانية فتراه قد عمل على التوفيق بين مدرسة أهل الرأي والحديث، أمَّا الثالثة فتراه ناصرًا لمذهب أهل الحديث. انظر في ذلك: القطعي والظنِّي بين أهل الرأي وأهل الحديث، لمحمَّد أنس سرميني، ٨٦. وهذه الورقة العلمية تميل إلى الرأي الثالث.

٣ الاتِّجاهات الفقهية، لعبد المجيد محمود، ١٢٧.

ثمَّة بعض المنطلقات النظريَّة التي أثَّرت على المقاربة الفقهية لأصحاب فقه الحديث، يمكن إجمالها على الشكل الآتي:

- التوقُّف فيما لا أثر فيه.
- المساواة بين مفهومي الحديث والسنَّة.
- كراهية الفقه التقديري.
- كراهية إفراد الفقه بالتدوين.
- كراهية القياس والرأي.
- الاتِّجاه إلى جمع أحاديث الأحكام في مصنَّفات.[1]

لم يستطع فقه الحديث على مرِّ القرون الكلاسيكية بهذا التصوُّر أن يستمرَّ في الانتشار، على الرغم من وجوده وعلى الرغم من تكوُّن كلِّيَّات للأحاديث وخاصَّة السنن، وهذا أمرٌ تفرضه طبيعة الفقه، والتصوُّرات المتعلِّقة بالفقه، والعلاقة العضوية بينه وبين أصول الفقه، بتعبير آخرَ بقيت المقاربات الفقهية لكلٍّ من أهل الحديث وأهل الفقه مرتبطة بأصول الفقه كون أصول الفقه يحوي قواعد لفهم النصوص، ويدلُّ على ذلك أنَّ المؤلَّفات في فقه الحديث وفي أحاديث الأحكام بقيت في ظلِّ المذاهب الأربعة، ومن النظر في كتب أحاديث الأحكام وشروحها عبر القرون الكلاسيكية نرى أنَّها شُرحت من قبل منتسبي المذاهب، وتنقيح ابن عبد الهادي وغيره مثال على كون شروح أحاديث الأحكام تعاملت مع فقه الحديث في ضوء المذاهب الفقهية.

من طرف آخر فإنَّ كتب مصطلح الحديث لم تشر إلى فقه الحديث كنوع خاصٍّ سوى ما نراه عند الحاكم النيسابوري، حيث أشار إلى أهمِّيَّة فقه الحديث في كتابه في النوع العشرين؛[2] لكنَّ الخطيب البغدادي تناول الموضوع بشكل مفصَّل

١ الاتِّجاهات الفقهية، لعبد المجيد محمود، ٢٨٤، و Ehl-i hadisin düşünce yapısı, Kadir Güler, 160

٢ معرفة علوم الحديث للحاكم، ٦٣.

أكثر في كتابه المشهور «الفقيه والمتفقِّه»، مشيرًا إلى الأصول العامَّة للفقيه والأخلاق التي يجب أن يتَّبعها،[١] غير أنَّ هذا الأمر سيتغيَّر مع نهايات القرن التاسع عشر، حيث أفرد القاسمي له قسمًا خاصًّا في كتابه المشهور، وهذا الأمر يدفعنا للحديث عن فقه الحديث في القرن التاسع عشر وما تلاه.

المبحث الأوَّل: فقه الحديث في مطلع القرون الحديثة، الفقه البديل عن الفقه المذهبي

تمثِّل القرون الحديثة، التي يمكن القول بأنَّها بدأت مع القرن الثامن عشر الميلادي، نقطة فاصلة في تاريخ الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر، ذلك أنَّ هذه القرون حملت في طيَّاتها تحدِّيات عدَّة للعلوم الإسلامية، كالفقه والحديث وعلم الكلام، وهذا ما حدا ببعض العلماء الذين سيطلق عليهم فيما بعد لقب الإصلاحيين إلى البحث عن حلول أخرى خارج التقليد المتمثِّل في آراء الفقهاء التي احتوتها كتب الفقه المذهبية، تمثَّلت أولى المحاولات في عمل الأمير الصنعاني والشوكاني، حيث قاما بتأليف آثارهما في أحاديث الأحكام بالتركيز على فكرة الحديث الصحيح والرجوع إليه مباشرة، ثم تطوَّرت هذه المقاربة وخاصَّة في شبه القارَّة الهندية مع ظهور أهل الحديث الجدد الذين قاموا بإحياء تراث مدرسة أهل الحديث الفقهية، التي تقوم أصولها على النظر في الحديث الصحيح مباشرة، مع الالتزام ما أمكن بظاهر الحديث ورفض الرأي الذي يشير إلى القياس، وفهم الحديث ضمن الأصول العامَّة للدين، وقدَّمت هذه المدرسة آثارًا عدَّة، كآثار صديق حسن خان وغيره، ظهر هذا التوجُّه أيضًا في مصر مع انتقال آراء مدرسة أهل الحديث الهندية، وميل بعض الشخصيَّات كرشيد رضا وغيره إلى نوع من السلفية، وخصوصًا مع الظهور القويّ للحركة الوهَّابية في الحجاز، وتأسَّست مجلَّات وجمعيَّات تدعو إلى هذا الخطِّ الفكري. قدَّم سيِّد سابق عمله المشهور «فقه السنَّة»، ودلالة اسم هذا الأثر على كون فقه الحديث البديل المقترح واضح، كذلك ظهر هذا التوجُّه أيضًا في مدينة دمشق وبدأ مع الدعوات المختلفة التي دعت للعودة إلى أصل الدين وترك البدع

١ الفقيه والمتفقِّه، للخطيب البغدادي، ١/ ٧١.

والمخالفات،[1] حيث تناول القاسمي في قواعد التحديث موضوع فقه الحديث وأفرد له مساحة واسعة في كتابه، وأكَّد على أهمِّيَّته وتناول سيرورته التاريخية، ثمَّ قدَّم إطارًا نظريًّا مهمًّا لفقه الحديث، كذلك أشار صديقه الجزائري إلى أهمِّيَّة هذا العلم في توجيه النظر.

أوَّلًا: الاتِّجاه إلى فقه الحديث: الأسباب والسياقات

إنَّ فهم هذا التوجُّه لفقه الحديث لا بدَّ أن يُقرأ في سياقه، وسياق هذه الفكرة هو سياقات القرون الحديثة، حيث يمكن القول بأنَّ هناك توجُّهًا جديدًا في النظر إلى مفهوم الفقه، وعليه بُنيت مقاربات جديدة تحاول الابتعاد عن الفقه المذهبي، يمكن ملاحظة هذا التوجُّهات الجديدة للفقه فيما قاله القاسمي في مقدِّمة كتابه عن استعمال التلغراف «إرشاد الخلق إلى العمل بخبر البرق»، حيث أوضح عن اعتقاده بأنَّ الفقه لا بدَّ أن يكون قائمًا على مراعاة مصالح الناس وتيسير أمورهم، ومن أجل ذلك لا بدَّ من أن يكون هناك دائمًا تطوُّر في الفتوى لتتوافق مع مقتضيات الحاجة،[2] وبما أنَّ المذاهب الفقهية تعتمد رأي الإمام أو طلبته، فإنَّه لا يمكن للفقه المذهبي أن يحقِّق هذه الماهيَّة، بخلاف العودة إلى الحديث حيث إنَّ المطَّلع على الأحاديث ستتكوَّن عنده نظرة مقاصدية مصلحية، وهو بذلك سيكون قادرًا على تحقيق هذه الماهيَّة.

يمكن ملاحظة سياق آخرَ، وهو قضيَّة الاختلاف[3] الذي حصل في الأمَّة نتيجة التعصُّب المذهبي، حيث نتج من جرَّاء هذا التعصُّب توجُّهات مخالفة لروح الإسلام، تمثَّلت في ظهور المحاريب الأربعة في المساجد، وعدم تزويج المخالف في المذهب وغيرها، هذا الأمر دعا إلى التفكير بضرورة إيجاد مذهب يوحِّد الأمَّة

١ انظر للمقارنة بين هذه الورقة وبين: دعوى العمل بالحديث الصحيح، لمحمَّد صديق، بحث في Osmanlı'da İlmi-Hadis, 323، و الحداثة والاتِّجاهات المتأثِّرة بها في التعامل مع السنَّة النبوية دراسة وصفية تحليلية، لمحمَّد أنس سرميني، مجلَّة كيليت بهار من جامعة جانق قلعة ١٨ أيار، العدد ١٧/ ٢/ ٢٠٢٠م، ١٥٠.

٢ إرشاد الخلق إلى العمل بخبر البرق، لجمال الدين القاسمي، ٣.

٣ يمكن ملاحظة أنَّ كتب فقه الحديث التي أُلِّفت في العصور الحديثة ذمَّت الخلاف والاختلاف في الأحكام، انظر مثلًا فقه السنَّة، ١/ ١٢.

بعيدًا عن الاختلافات المذهبية، وكان الحديث الصحيح الوجهة الجديدة لإنشاء مثل هذا الفقه، وخصوصًا في أبواب العبادات، حيث بيَّن القاسمي أنَّه يرجو أن يجمع الأمَّة على مذهب واحد في العبادات.[١]

هذان السياقان برأينا دفعا للتفكير بعيدًا عن المذاهب الفقهية، وتوحَّدت الأنظار في ضرورة الاجتهاد من جديد، وهنا يجب أن نذكر الانتقادات التي وجِّهت من قبل بعض المفكِّرين وغيرهم إلى شروط الاجتهاد التي رأوها غير منطقية، فدعوا إلى تجاوز هذه الشروط وفتح باب الاجتهاد من جديد بشروط أخف، وبما أنَّ السنَّة هي المصدر التشريعي مع القرآن دعا البعض إلى العودة إلى الأحاديث الصحيحة والنظر فيها من جديد والانطلاق منها لإنشاء فقه جديد.[٢]

لكن لا بدَّ أوَّلًا من تقديم إطار نقدي للفقه المذهبي، وتقديم هذا الإطار مهمٌّ حتَّى يتسنَّى تجاوز المذاهب اعتمادًا على هذه الأسباب المشروعة، لقد تمَّ نقد المذاهب من قبل علماء العصور الحديثة من جهة ترك بعض المذاهب العمل ببعض الأحاديث الصحيحة والاعتماد على بعض الأحاديث الضعيفة، ودُعِيَ الفقهاء إلى القيام بمراجعة لما خالف الأحاديث الصحيحة،[٣] وهذا الإطار النقدي مهمٌّ لفهم التصوُّرات الفقهية الجديدة للتفقُّه بالحديث؛ لأنَّ المتَّبع لمذهب واحد بحسب اعتقادهم لن يستطيع العمل بكلِّ السنَّة، وسيقع في مخالفة لها لا محالة.[٤]

لقد رُبطت الدعوة إلى الإصلاح بالحديث بالاجتهاد،[٥] ودعوة الاجتهاد لقيت رواجًا في تلك العصور بدافع إبراز قابليَّة الأمَّة الفكرية، في هذا الإطار جُعل الاجتهاد هو الأصل جُعل التقليد استثناءً،[٦]ونرى الألباني يُحدث مرتبة جديدة هي

١ القاسمي وعصره، لظافر القاسمي، ٢٧٣.

٢ دعوى العمل بالحديث الصحيح، لمحمَّد صديق، ٣٢٨.

٣ توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر، لطاهر الجزائري، ٣٢٠، قواعد التحديث، لجمال الدين القاسمي، ٢٨٤.

٤ صفة صلاة النبيّ، لناصر الدين الألباني، ١/ ١٤.

٥ القاسمي وعصره، لظافر القاسمي، ٢٤٥.

٦ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لجمال الدين القاسمي، ٢٨٨.

مرتبة الاتِّباع، ويعني به العمل بظاهر الحديث متى عُرفت صحَّته.[1]

إنَّ العودة إلى الحديث والعمل به مع تجاوز المذاهب يجب أن يقرأ أيضًا من الناحية الاجتماعية والنفسية، وهذا له ارتباط بقضيَّة القرون الحديثة، لقد كانت البلاد العربية والإسلامية في حالة صدمة من جرَّاء الاطِّلاع على التطوُّر الذي حصل في الغرب، وما شاهدوه من الحملة الفرنسية على مصر كان له دور مهمٌّ، هذه الصدمة دفعت العقول إلى البحث في سؤال كيف لنا أن ننهض؟ وفي هذا الإطار نُظِرَ إلى التقليد، وخاصَّة التقليد في الفقه، على أنَّه مانع من التقدُّم، ولهذا نُقدَ التقليد ودُعِيَ إلى تجاوزه.[2]

ختامًا، يمكن القول بأنَّ فقه الحديث، وخاصَّة في مطلع القرن العشرين، مقاربة فقهية جديدة هدفت إلى تجاوز التقليد المذهبي وتوحيد الأمَّة وحلِّ إشكالاتها المعاصرة، وهي في الوقت نفسه قصدت أن يكون المسلم على وعي بدينه وبأدلَّة الأحكام، وهو بذلك خرج من كونه علمًا من علوم الحديث له صلة بفهم الحديث إلى كونه منهجيَّة بديلة عن المذاهب الفقهية، وسيدلُّنا التطوُّر الذي حصل في فقه الحديث، وخصوصًا على يد الألباني، على وصفنا له بكونه الفقه البديل للمذاهب.

واختصارًا، فإنَّ العودة إلى الحديث لها أسباب وسياقات على الشكل الآتي:

- محاولات الإصلاح بادِّعاء أنَّ الفقه المذهبي غير قادر على مواجهة أسئلة العصر.
- محاربة الفرقة بادِّعاء أنَّ الفقه المذهبي سبب للفرقة.
- إصلاح الذهنية الفقهية للمذاهب بدعوى أنَّها خالفت الأحاديث الصحيحة من طرف، وبأنَّها اعتمدت على الأحاديث الضعيفة من طرف آخر.
- حالة الجهل الديني العامِّ الذي سيطر على الناس، وتقديم أدلَّة على أنَّ العقل

١ الحديث حجَّة بنفسه، لناصر الدين الألباني، ٩٨.

٢ ينظر القاسمي وعصره، لظافر القاسمي، ٤٢٩.

الإسلامي قادر على الاجتهاد، وتقديم نموذج للتطوُّر كالذي حدث في الغرب.

ثانيًا: المناهج في فقه الحديث

من خلال تحليل بعض الآثار التي كُتبت في فترة القرن العشرين يمكن ملاحظة وجود منهجين اثنين:

المنهج المقاصدي المصلحي، ويقوم هذا المنهج على النظر في الحديث بعين المصلحة والمقاصد، فالفقه عندهم مرتبطٌ ارتباطًا عضويًّا بالمصلحة والمقاصد ومراعاة التيسير، ولعلَّ من أهمِّ ممثِّلي هذا التيَّار القاسمي، حيث قدَّم آثارًا في هذا المجال قائمةً على النظر إلى الواقع ومصلحة الناس، وآثاره في مسح الخفَّين وطلاق الثلاث تشير إلى تبنّيه هذا المنهج.

المنهج الظاهري الملتزم بظاهر النصِّ والمبتعد عن الرأي، هذا التيَّار يقوم على النظر إلى متون الحديث على أنَّها قواعد قانونية صلبة وثابتة، وأنَّ الفقه كعلم تابع منهجيًّا للحديث باعتبار أنَّ الحكم موجود في ظاهر ألفاظ الحديث، ولعلَّ من أهمِّ ممثِّلي هذا التيَّار سيِّد سابق والألباني، وسنتناول الألباني ومنهجيَّته بشيء من التفصيل.

لكن، ومع ملاحظة التطوُّر التاريخي لما كُتب في فقه الحديث يمكن، القول بأنَّ الاتِّجاه الثاني هو الذي سيطر، وخصوصًا مع الألباني ودراساته.

ثالثًا: الألباني ووصول فقه الحديث إلى الذروة، كيف رسم الألباني في آثاره منهجًا لفقه الحديث

من أجل فهم جهود الشيخ عتر في فقه الحديث لا بدَّ من النظر إلى ما قام به الألباني في هذا المجال، فالألباني قدَّم إطارًا نظريًّا لفقه الحديث، وكذلك ترك آثارًا تطبيقية في هذا المجال، كذلك قدَّم نقدًا لاذعًا للتقليد المذهبي، كلُّ هذا كان من الدوافع لأستاذنا عتر للعودة إلى فقه الحديث في محاولة منه لإعادة بناء منهجيَّته،

حيث كان الشيخ عتر يشير إلى منهجيَّة الألباني ومن سبقه ناقدًا له، وكان هذا النقد في مقدِّمة كتابه الشهير «إعلام الأنام»، وفي ثنايا هذا العمل.

الألباني يمثِّل الامتداد لمدرسة أهل الحديث التي تقوم في فقهها على الالتزام بالحديث لفظًا، وتحجر دائرة الرأي إلَّا فيما لا بدَّ منه، ولفهم الإطار الفقهي الذي رسمه الألباني يجدر الوقوف على عدَّة نقاط:

بيَّن الألباني في كثير من المواضع أنَّ الحديث، أو بتعبير آخر الحديث الصحيح، هو أصل العلوم الإسلامية، ولا بدَّ من ربط العلوم الإسلامية بدءًا من علم الكلام ومرورًا بالتفسير وانتهاء بالفقه منهجيًّا بالحديث الصحيح؛ لأنَّ الحديث هو أصل الدين، وهو من ناحية المكانة التشريعية مساوٍ للقرآن، وفي هذا الصدد ردَّ الألباني الأقوال التي ترى أنَّ الحديث مصدرٌ ثانٍ للتشريع، وحاول في هذا السياق ردَّ حديث معاذ المشهور؛ لأنَّ الحديث يجعل من السنَّة مصدرًا ثانيًا في حين أنَّها يجب أن تكون في مستوى مساوٍ للقرآن، فهي قاضية عليه من ناحية تفسيره وبيان المراد منه،[1] وبما أنَّ السنَّة عنده تساوي الحديث عنده، فقد عرَّف البدعة بأنَّها ما لم يرد عليها دليل من الحديث الصحيح، وعلى هذا يجب ردُّ كلِّ شيء لم يرد له دليل، قَسَّم الألباني السنَّة إلى نوعين: تَركية وفعلية، فالفعلية هي فعل ما ورد عليها حديث صحيح، أمَّا التَركية فهي عدم فعل ما لم يرد فيه حديث صحيح،[2] هذا التقسيم سيؤثِّر على منهجه الفقهي، فأيُّ شيء ليس له دليل هو بدعة لا يجوز فعله.

منهج الألباني الفقهي قائم على الالتزام بألفاظ الحديث ما أمكن وعدم الخروج عليها،[3] وفي هذا السياق حجَّم كثيرًا من القياس فلم يقبل إلَّا قياس الأولى،[4] كذلك لم يقبل بتخصيص الحديث أو تقييده بعلَّة أو بسبب وروده.[5]

١ منزلة السنَّة في الإسلام، لناصر الدين الألباني، ٢١.

٢ حجَّة النبيّ، لناصر الدين الألباني، ١٠٠.

٣ من النظر في عدد من آرائه نجد أنَّ جلَّها يقوم على مبدأ الالتزام بظاهر الحديث، انظر مثلًا: سلسلة الأحاديث الصحيحة، لناصر الدين الألباني، ١/ ٦٠٥.

٤ أحكام الجنائز، لناصر الدين الألباني، ٨.

٥ تمام المنَّة في التعليق على فقه السنَّة، لناصر الدين الألباني ، ٢١٢.

وانعكست هذه المقاربة على نظرته لتاريخ الفقه والمذاهب الفقهية، فقدَّم نقدًا لاذعًا للمذاهب الفقهية مدَّعيًا أنَّ العمل بمذهب واحد سيؤدِّي إلى ترك قسم من السنَّة، بناءً على أنَّ أيَّ مذهب لم يتمكَّن من استيعاب كلِّ السنن، وأنَّ المذاهب قد وقعت بخطأ منهجي عندما عملت ببعض الأحاديث الضعيفة، أو أَوَّلت الحديث بناءً على علَّة خارجية أو قياس أو ما شاكل ذلك، والحلُّ يكمن في إعادة تنقية المذاهب من هذه الأخطاء، وتقديم فقه جديد يقوم على عمادتين أساسيَّتين هما: الحديث والعمل بظاهره، وفي ضوء هذين الأساسين لم يقبل الاختلاف الفقهي؛ لأنَّ الاختلاف الفقهي لن يصبح ممكنًا في ضوء هذا التصوُّر الفقهي، فالحديث الصحيح هو ما تحقَّقت فيه شروط الحديث المعروفة، ولأنَّ العمل بالحديث بعد ذلك ممكن للكلِّ وبسيط في نفس الوقت، أمَّا بالنسبة لاختلاف الصحابة، فهذا هو الاختلاف الذي نُظِر إليه على أنَّه ضروري؛ بسبب أنَّ بعض الصحابة لم يكن مطَّلعًا على بقيَّة الأحاديث، أمَّا بعد أن دوِّنت الأحاديث في الكتب والمصنَّفات وغيرها فإنَّه لن يمكن لأحد أن يخالف في الفقه.[١]

ولفهم مقاربة الألباني في الفقه وسياقاتها وأهدافها، رأينا من الجيِّد نقلَ هذه القصَّة التي ذكرها في بداية كتابه عن فقه الصلاة الذي يعدُّ من أهمِّ الكتب التي قدَّمها في هذا الإطار، فقد بيَّن أنَّه كان مع ثلَّة من الطلَّاب يقرؤون كتاب الصلاة من كتاب الترغيب والترهيب، وبعد أن انتهوا من القراءة بيَّن لهم أنَّ الثواب العظيم المترتِّب على الصلاة لا يحوزه إلَّا من صلَّى الصلاة بسننها جميعها الواردة عن النبيِّ، وأنَّ الالتزام بمذهب واحد مانع من تطبيق جميع السنن، وفي هذا السياق سأله طلبته أن يجمع لهم كتابًا في الصلاة جامعًا لسنن النبيِّ عليه الصلاة والسلام الواردة في الصلاة، فألَّف كتابه المذكور،[٢] هذه الحكاية تُلقي بالضوء على العلاقة الإشكالية بين تصوُّر الألباني للفقه وبين المذاهب الفقهية.

في ضوء هذه المقاربة قدَّم الألباني كتبه الفقهية، ونلاحظ في هذه الكتب

١ صفة صلاة النبيِّ، لناصر الدين الألباني، ١/ ٣٨.

٢ صفة صلاة النبيِّ، لناصر الدين الألباني، ١/ ١٤.

الملاحظات الآتية:

- اعتمادها على الأحاديث، وقلَّة كلام الألباني في التعليق عليها، إلَّا ما كان من شرح لغريب أو تحقيق لمسألة صحَّة الحديث.

كان الألباني يقسِّم كتبه إلى أبواب وتراجم، ويضع تحت كلِّ ترجمة عددًا من الأحاديث، والأمر اللافت للنظر هو أنَّ هذه التراجم تراجم ظاهرة بحيث لا يصعب على القارئ إدراك الصلة الواضحة بينهما.

- عدم اعتماده في تقرير حكم المسائل على أيِّ مذهب من المذاهب.

- تقسيمه غالبيَّة الكتب إلى قسمين: المسنون في موضوع الكتاب والبدعة، والفيصل بين هاتين النقطتين ورود حديث صحيح، وهذا عائد إلى تقسيمه للسنَّة إلى فعلية وتَركية.

- قلَّة الصنعة الفقهية؛ بمعنى أنَّه لا يوجد تحليل للحديث فقهيًّا، وهذا عائد إلى رأيه بأنَّ الفقه لا يعني سوى العمل بظاهر الحديث، وبالتالي لا وجود للمصطلحات الفقهية المعهودة في كتب الفقه؛ لأن الواجب إمَّا سنَّة فعلية أو تَركية.

- أصول الفقه في تصوُّر الألباني هي منهجية خادمة للعمل بالحديث، بمعنى أنَّ الناظر في الأحاديث سيحتاج إلى أصول الفقه فقط للجمع بين الأحاديث، وهكذا تمَّ تضييق دائرة الأصول من علم يهتمُّ بفهم النصِّ والاستنباط منه إلى آليَّة تخدم إمكانيَّات الجمع بين الأحاديث أو الترجيح بينها.

أخيرًا، لا بدَّ من فهم الإطار المفاهيمي للألباني، ثمَّة عدَّة مصطلحات تشكِّل فيما نرى الإطار المفاهيمي للألباني، وهي: السنَّة، والبدعة، والاجتهاد، والتقليد، والتصفية، والتربية، قدَّمنا فيما سبق نظرة الألباني للسنَّة والبدعة، وبقيَ أن نلقي الضوء على ما تبقَّى من المصطلحات، الاجتهاد في تصوُّر الألباني يعني البحث عن العمل بالصحيح، وهذا يقتضي أوَّلًا البحث عن الحديث الصحيح،[1] في حين

١ سلسلة الأحاديث الضعيفة، لناصر الدين الألباني، ١٠/ ٤٤٢.

أنَّ التقليد يعني العمل برأي الآخر من غير معرفة الدليل والدليل هنا الحديث،[١] أمَّا التصفية فتعني تنقية الفقه والعقيدة ممَّا علق بها من أحاديث ضعيفة، أمَّا التربية فتعني تنشئة الجيل على القرآن والسنَّة.[٢]

المبحث الثاني: الأستاذ عتر وفقه الحديث: محاولات إعادة فقه الحديث إلى الفقه

في هذا المبحث، سنعرض لمقاربة الشيخ عتر في فقه الحديث راسمين إطارها النظري، ومدلِّلين على ذلك بأمثلة عمليَّة؛ لذلك سنبدأ بوضع تصوُّرات الشيخ عتر النظريَّة حول المفاهيم الأساسية، ثمَّ ننطلق إلى الإطار التطبيقي.

أوَّلًا: الإطار المفاهيمي لمنهجيَّة الشيخ عتر الفقهية: الفقه والاجتهاد ومشروعيَّة الاختلاف

إنَّه من المهمِّ فهم تصوُّرات الشيخ عتر لمفاهيم الفقه والاجتهاد والتقليد، ذلك أنَّ هذه المفاهيم تؤثِّر في تشكُّل المقاربة المنهجيَّة والمعرفيَّة للفقه، لم يتكلَّم الشيخ عتر كثيرًا عن هذه المفاهيم، غير أنَّه تكلَّم عن قضيَّة فقه الحديث، وبيَّن أنَّ التفقُّه بالحديث عمليَّة معقَّدة قائمة على فهم النصِّ بأبعاده اللغوية والأصولية، مع فهم النصِّ ضمن كلِّيَّة الأدلَّة، والصورة الكاملة لتلك الأدلَّة، وموقع الحديث المدروس في هذه الصورة.[٣] من هنا يمكن فهم نظرته لبقيَّة المفاهيم، فالفقه عمليَّة قائمة على فهم العلاقات البينيَّة بين الأدلَّة، وعلى ذلك فالصحَّة السندية لحديث ما ليست الأساس في العمل بالحديث، وإن كان كذلك فما يدَّعيه البعض من أنَّ عدم عمل إمام من الأئمَّة بحديث ما نتيجة عدم اطِّلاعه على الحديث غير مقبولة، وبعد أن يرسي الأستاذ العتر هذا البناء وخاصَّة في عمله «إعلام الأنام» يمكن القول بأنَّ الاجتهاد عنده لا يعني مخالفة عمل الأئمَّة في طريقتهم في فهم النصوص ضمن

١ الحديث حجَّة بنفسه، لناصر الدين الألباني، ٧١.

٢ سلسلة الأحاديث الضعيفة، لناصر الدين الألباني، ٢/ ١.

٣ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٧- ٢٩.

علاقاتها، وضمن الصورة الكلّيَّة، ولا يعني الاعتماد فقط على الصحَّة السندية للعمل بالحديث؛ بل يعني فهم تصوُّرات الأئمَّة الفقهية والإنشاء عليها.

اعتمد الشيخ عتر في بيان مشروعيَّة الاختلاف في الفقه على الاختلاف الموجود في أصول الفقه؛ حيث بيَّن أنَّ نظرة كلِّ إمام إلى الحديث واستنباطه الحكم منه معتمدًا على قواعده الأصولية، وبما أنَّ الاختلاف في أصول الفقه قائم، فإنَّ الاختلاف في الفقه نتيجة طبيعية، من طرف آخر فإنَّ هناك اختلافًا آخرَ سيولِّد الاختلاف في الفقه والأحكام الفقهية، وهو نظرة الإمام إلى مسألة صحَّة الحديث، لم ينظر الشيخ عتر إلى الاختلاف على أنَّه سبب من أسباب تفرقة الأمَّة؛ بل رآه سببًا من أسباب الرحمة، وهذا إن اقترن ببيان مسالك الأئمَّة في الفهم وطريقتهم في الاستنباط، ولهذا صرَّح الدكتور العتر بأنَّ الشكل الجديد للأبحاث الفقهية يجب أن يتيح عرض آراء الأئمَّة معًا وكيفيَّة استنباطهم للحكم من الأحاديث، وهذا الأمر يحقِّق توحيد الأمَّة حينما ترى السعة الفقهية والرحمة في هذا الاختلاف الفقهي.[1]

في هذا الصدد قدَّم الشيخ عتر نقدًا لبعض كتب أحاديث الأحكام التي كُتبت في مطلع القرون الحديثة محاوِلةً تجاوز المذاهب، مبيّنًا أنَّ هذه المناهج جرَّت على المجتمعات الإسلامية نتائجَ سيئة متمثِّلة في الاختلافات، وبيَّن أنَّ منهج العودة إلى الحديث مباشرة كان قد قام على ادِّعاء الحفاظ على وحدة المسلمين، غير أنَّ هذا المنهج قد أدَّى إلى نتائج عكسيَّة تمامًا.[2]

ثانيًا: منهجية الشيخ عتر في فقه الحديث: بيان ذهنيَّة العلماء في فهم الحديث فقهيًّا

من أهمِّ أهداف الشيخ عتر في الكتاب بيان الذهنية الفقهية التي تمثَّلها الأئمَّة، وخاصَّة الحنفية والمالكية منهم، عندما كانوا ينظرون إلى الحديث،[3] وبهذا يبطل قول

١ الحجُّ والعمرة، لنور الدين عتر، ٧، إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام، ١/ ٢٩

٢ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٩.

٣ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٢٧.

من يقول بأنَّ عدم عمل الإمام بحديث ما ناتج عن عدم وصول هذا الحديث إليه، أبانَ الشيخ عتر في مقدِّمة كتابه بإيجاز عن منهجيَّته، وبيَّن أنَّ دراسة الحديث فقهيًّا يجب أن تعتمد على معرفة الحديث من ناحيتي السند والمتن، ومعرفة السند تقتضي معرفة صحَّة الحديث وفق أصول النقد الحديثي، ومعرفة المتن تقتضي المعرفة بأمرين: معرفة لغة الحديث من ناحية الألفاظ والجمل والأسلوب، ثمَّ معرفته فقهًا،[١] وأكَّد الشيخ عتر على أهمِّيَّة فهم لغة الأحاديث، وذلك بفهم أساليبها البيانيَّة، وكيفيَّة دلالتها على الحكم الفقهي.[٢]

النقطة المهمَّة والمنهجيَّة في كتاب «إعلام الأنام» وفي «هدي النبيِّ» إصرار الشيخ عتر الشديد على بيان كيفيَّة قراءة الفقهاء للحديث في عدَّة مستويات، واختلاف الفقهاء في قراءة الحديث في ضوء هذه المستويات أدَّى إلى اختلاف الأحكام التي استخرجوها من الحديث نفسه، وبحسب ما طالعناه من أمثلة يمكن ملاحظة أنَّ الأستاذ العتر يشير إلى هذه المستويات من القراءة الفقهية للحديث:

المستوى الأوَّل: قراءة الحديث ضمن مستوى علاقاته مع الأدلَّة الأخرى والقواعد العامَّة

ولعلَّ هذه النقطة هي أكثر ما يلاحظه الناظر في كتب الشيخ عتر، فبعد أن يورد الأحاديث التي ذكرها ابن حجر في «بلوغ المرام»، يبدأ بعرض آراء الفقهاء في الحديث وأسباب تأويلهم للحديث، وكانت نقطة تصوُّر الفقيه لعلاقة الحديث المذكور بالقرآن وببقيَّة الأدلَّة حاضرة دائمًا في كلِّ نقاش فقهي، حيث كان الشيخ عتر يحرص على إبداء تأثير الأدلَّة الأخرى على طريقة نظر الفقيه لحديث الباب، ويمكن أن نذكر بعض الأمثلة على ذلك لتتَّضح الصورة.

حديث تحريق بيوت الذين يتخلَّفون عن صلاة الجماعة، حيث قدَّم الشيخ العتر فيه قراءة الأئمَّة الفقهية لمضمون الحديث ضمن علاقاته مع الأدلَّة الأخرى، الحديث يدلُّ بظاهره على فرضيَّة صلاة الجماعة، وتغليظ عقوبة من يتركها، وقد

١ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٢٦

٢ هدي النبيِّ في الصلوت الخاصَّة، لنور الدين عتر، ١٨.

ذهب الحنابلة إلى ذلك،[١] غير أنَّ الشيخ عتر بيَّن أنَّ هذا الظاهر غير مراد، بناءً على أنَّ قراءة الحديث في ضوء الأحاديث والأدلَّة الأخرى تبيِّنُ أنَّ الظاهر غير مقصود، وبيان هذا أنَّ هناك أحاديث تدلُّ على أنَّ صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد، وهذا يدلُّ دلالة واضحة على أنَّ المقصود بحديث التحريق ليس فرضيَّة الجماعة؛ بل التشديد على تاركها، من طرف آخر قرأ الشيخ عتر الحديث في سياق حدوثه، وهو أنَّ الحديث جرى في سياق تهديد المنافقين الذين يتهرَّبون من صلاة الجماعة، ويؤيِّد هذا السياقَ حديثُ: «رأيتنا وما يتخلَّف عنها إلَّا منافق».[٢]

وفي نفس الموضوع نلاحظ أنَّ الشيخ عتر يذكر أنَّ الفقهاء أَوَّلوا بعض ألفاظ الأمر الواردة في بعض الأحاديث بناءً على علاقتها ببقيَّة الأدلَّة، ومثاله حديث «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتَّى يصلِّي ركعتين»،[٣] حيث بيَّن أنَّ ظاهر الحديث يفيد الوجوب، غير أنَّ الفقهاء أوَّلوا هذا الأمر الوارد على السنِّيَّة بناءً على أصل أخرَ في الموضوع نفسه، وهو حديث[٤] «خمس صلوات كتبهن الله...».[٥]

المستوى الثاني: قراءة الحديث ضمن الأصول العامَّة للموضوع

والمقصود أنَّ في كلِّ باب من أبواب الفقه قواعد عامَّة ترسم إطاره العامَّ ومقاصده الكلِّيَّة، وهذه القواعد كلِّيَّة؛ بمعنى أنَّ حديث الآحاد يجب ألَّا يخالفها، في ضوء هذه القواعد كان الشيخ عتر يذكر مقاربة الفقهاء لحديث ما، ومثاله حديث: «يغسل من بول الجارية ويرشُّ من بول الغلام»،[٦] حيث ذكر اختلاف الفقهاء، وأنَّ بعضهم فسَّر الرشَّ بالغسل غير المبالغ فيه؛ اعتمادًا على قاعدة مطردة في باب النجاسة، وهي تطهير النجاسة يكون بإزالتها.[٧]

١ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ٢/ ١٥.
٢ مسلم في الصحيح، كتاب الصلاة، باب صلاة الجماعة، رقم: ٦٥٤.
٣ البخاري في الصحيح، كتاب التهجُّد، باب ما جاء في التطوُّع مثنى مثنى، رقم ١١٦٣
٤ إعلام الأنام، لنور الدين عتر،١/ ٤٦٢.
٥ أحمد في المسند، رقم: ٢٢٧٢٠.
٦ أبو داود في السنن، كتاب الطهارة، باب بول الصبي يصيب الثوب، رقم: ٣٧٦.
٧ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ١١٢.

ومثال آخر على ذلك: مسألة دعاء التشهُّد في القعود الأوَّل هل هو واجب؟ ذهب الحنفية إلى وجوبه اعتمادًا على حديث «إذا صلَّى أحدكم فليقل التحيَّات لله...»،[١] وذهب الشافعية إلى سنِّيَّته بناءً على قاعدة أنَّ ما ينجبر بسجود سهوٍ فليس بفرض، وقد ورد أنَّ النبيَّ سها عنه فسجد للسهو.[٢]

المستوى الثالث: قراءة الحديث ضمن سياقه

الحديث ليس مجرَّد نصٍّ مؤلَّفٍ من كلمات، بل هو جزء تشكَّل داخل سياق يتكوَّن من المخاطب، ومسرح الحادثة، وواقعة معيَّنة، ولأجل فهم مقصد الحديث وغايته لا بدَّ من فهم هذا السياق الذي جاء فيه الحديث، ويمكن أن نضرب عليه مثالًا بحديث المسيء لصلاته، ولفهم أثر السياق في فهم الحديث لا بدَّ من أن نقول بأنَّه حدث خلاف بين العلماء في فرضيَّة بعض من الأفعال الواردة في عدَّة أفعال، كتكبيرات الانتقال، حيث مال بعض الفقهاء إلى القول بفرضيَّتها، لكنَّ الشيخ عتر ذكر أنَّ بعض الفقهاء ذهب إلى أنَّها غير واجبة اعتمادًا على أنَّ الرسول لم يذكرها في حديث المسيء لصلاته، وذلك أنَّ سياق الواقعة يقتضي أن يُعلِّم الرسول المسيء ويذكر له كلَّ فرض؛ لأنَّ المقام مقام تعليم، وبناءً على هذا فسَّر هؤلاء الفقهاء بعض الأوامر التي جاءت في بقيَّة الأحاديث بأنَّها للندب وليست للفرض.[٣]

وكمثال على ذلك أيضًا، ناقش الأستاذ عتر مسألة نقض الوضوء بالنوم مضطجعًا، وبيَّن أنَّ مثل هذا النوم غير ناقض للوضوء إذا كان خفيفًا اعتمادًا على حديث «كان الصحابة ينتظرون العشاء.....»،[٤] ثمَّ بيَّن أنَّ ثمَّة رواية أخرى وهي رواية أنس «فيضعون جنوبهم فمنهم من ينام» وأنَّ هذه الرواية تشكِّل ذلك لأنَّها تبيِّن أنَّهم كانوا ينامون، غير أنَّ الشيخ العتر بيَّن أنَّ سياق وقوع هذا الأمر يدلُّ على أنَّهم كانوا في انتظار الصلاة، وهذا السياق يمنع من كون النوم عميقًا.[٥]

١ البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب في التشهُّد في الآخرة، رقم: ٨٢١.
٢ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٥٥١.
٣ ١/ ١٣٩- ١٤٢.
٤ أبو داود في السنن، كتاب الطهارة، باب في الوضوء من النوم، رقم: ٢٠٠.
٥ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ١٩٢.

وممَّا يتعلَّق بسياق الحديث، كان الشيخ عتر ينتبه إلى كون الحديث واقعة فعليَّة، ودلالة هذه الواقعة، ومثال ذلك حديث مسح الرسول على الجوربين، فبيَّن الشيخ العتر أنَّه لا يُستدلُّ بهذا الحديث كونه واقعة فعليَّة، وكون الحديث واقعة فعليَّة لا يُستدلُّ به على شيء قبل معرفة السياقات والعلاقات التي تربط بين هذه الواقعة وبين بقيَّة الأدلَّة.[1]

المستوى الرابع: قراءة الحديث ضمن الاختلافات في الدرس الأصولي

إنَّ من أهمِّ أسباب الخلاف بين الفقهاء، اختلافهم في بعض المسائل الأصولية، حيث لا بدَّ أن تُقرأ اختلافات الأئمَّة في ضوء اختلافاتهم الأصولية، ومن بين هذه الاختلافات، اختلافهم في قضيَّة العامِّ والخاصِّ، حيث ذهب الحنفية إلى كون العامِّ قطعيًّا، وعلى ذلك فقد ذهب الحنفية إلى عدم وجوب الوضوء من أكل لحم الجزور بناءً على ورود حديث عامٍّ وهو « كان آخر الأمرين من رسول ترك الوضوء ممَّا غيرت النار»[2] فهذا الحديث العامُّ يقدَّم على الحديث الخاصِّ وهو «أتوضأ من لحم الجزور؟ قال نعم».[3]

ومثاله اختلاف الفقهاء في قراءة الفاتحة في الصلاة، حيث عزى الشيخ عتر هذا الاختلاف إلى اختلافهم في كيفيَّة الجمع بين الآية والحديث، فالحنفية جمعوا بين الأدلَّة باعتبار أنَّ القول بوجوبها وفق مصطلحهم في الوجوب، في حين أنَّ بقيَّة المذاهب ذهبوا إلى الجمع بين الآية والحديث بالقول بأنَّ الحديث يقيد مطلق الآية.[4]

المستوى الخامس: قراءة الحديث في ضوء الآيات القرآنية المتعلِّقة بنفس الموضوع

ففي مسألة الموالاة في الوضوء وهل هي واجبة، بيَّن أنَّ بعض الفقهاء لم يذهبوا

١ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ١٨٧.

٢ أبو داود في السنن، كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء ممَّا مسَّت النار، رقم: ١٩٢.

٣ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٢١١.

٤ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٤٧٥.

إلى وجوبها وأوَّلوا الأحاديث في ذلك على الندب بناء على أنَّ الآيات التي جاءت بالوضوء ذُكرت بحرف الواو الذي يفيد مطلق الجمع.[١]

المستوى السادس: قراءة الحديث بالانتباه إلى تلقِّي الصحابة له

إنَّ من الأهمِّيَّة بمكان فهم عمل الصحابة وفهم أثر هذا العمل في فهم السنَّة وتحديد الحديث المعمول به من غيره وتحديد مقصود الحديث، لأنَّ عدم عمل الصحابة بحديث يحيل إلى كون الحديث غير سنَّة بناءً على تفريق الحنفية بين الحديث والسنة. ناقش الشيخ عتر حديث قطع المرأة والكلب والحمار الصلاة، وبيَّن أنَّ عدم عمل الصحابة بالحديث يدلُّ على أنَّ الحديث غير معمول به، ولكي يبيِّن أهمِّيَّة عمل الصحابة نقل عن أبي داود هذه القاعدة: «إذا تنازع الخبران عن رسول الله نُظر إلى ما عمل به أصحابه من بعده».[٢]

المستوى السابع: قراءة الحديث ضمن تعدُّد الوقائع وفهمها ضمن الأصول العامَّة

وهذا يعني أنَّه يجب أن نفهم الحديث ضمن نفس الأحاديث التي وردت بخصوص الواقعة، مثال ذلك مسألة وجوب اغتسال من أسلم جديدًا، حيث ناقش الشيخ العتر مسألة أمر الرسول ثمامة بالاغتسال عندما أسلم، فبيَّن أستاذنا العتر أنَّ الفقهاء ذكروا أنَّ هذا اغتسال المسلم الجديد غير واجب إن لم يحصل من الكافر قبل إسلامه ما يوجب الغسل، مندوب اعتمادًا على إسلام كثير من الناس في عهد الرسول مع عدم أمره لهم بالاغتسال، وأيَّدوا رأيهم بأنَّ في بعض الروايات أنَّ الرسول أمر أحد المسلمين الجدد بالاغتسال بالماء والسدر، فبيَّنوا أنَّ الاغتسال بالسدر غير واجب بالإطلاق، وهذا يدلُّ على أنَّ الغسل للمسلم الجديد بالشرط الذي وضعوه غير واجب.[٣]

١ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ١٦٧.

٢ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٤٢٩.

٣ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٢٦٤.

المستوى الثامن: قراءة الحديث في ضوء علّته

بعض الأحاديث جاءت لتحقيق علّة معيّنة، وهذه العلّة تكون سببًا لطلب شيء أو للنهي عنه، والحكم يدور مع العلّة وجودًا وعدمًا، فإذا غُيِّبت العلّة أثناء قراءة الحديث فإنَّ هذا لن يؤدِّي إلى فهمٍ صحيحٍ للحديث، ومثاله حديث «إذا أتى أحدكم أهله ثمَّ أراد أن يعاود فليتوضأ بينهما فإنَّه أنشط»،[1] فهل الوضوء واجب في هذه الحالة، بيَّن الشيخ العتر أنَّ بعض الفقهاء ذهبوا إلى عدم وجوب ذلك بناءً على أنَّ الوضوء مقصود لتحقيق علّة وهي تحقيق النشاط للمعاود، واعتمدوا في هذا على رواية أخرى للحديث وهي: «فإنَّه أنشط للعود».[2]

ومثال آخر وهو قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «ولا يؤمُّ أعرابيٌّ مهاجرًا»،[3] فهل هذا النهي مطرد أم مرتبط بعلّة؟ بيَّن الشيخ عتر أنَّ الفقهاء لم يذهبوا إلى النهي المطلق بل بيَّنوا أنَّ علّة النهي مرتبطة بكون الأعرابي في الغالب جاهل، وهذه العلّة تشمل الحضريَ الجاهل.[4]

وهكذا كما رأينا من هذه القراءات المتعدِّدة المستويات، فإنَّ الشيخ العتر أراد عرض الصورة الكلِّيَّة التي رسمها الفقهاء للحديث وموقع الحديث من هذه الصورة الكلِّيَّة وأثر كلِّ هذا على قضيَّة الاستنباط، وهكذا أثبت عتر:

- أنَّ سبب عدول بعض الفقهاء عن بعض الحديث ليس سببه أنَّ الفقيه لم يطَّلع عليه.

- الفقه ليس عمليَّة رياضيَّة جامدة قائمة على استخراج الحكم الموجود أصلًا في ألفاظ الحديث.

- الاختلاف في الفقه أمرٌ تفرضه طبيعة اختلاف النظرة الفقهية التي ينطلق منها

١ ابن خزيمة في الصحيح، كتاب الوضوء، باب ذكر الدليل على أنَّ الأمر بالوضوء عند إرادة الجماع أمر ندب وإرشاد، رقم: ٢٢١.

٢ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٢٧٢.

٣ ابن ماجه في السنن، أبواب إقامة الصلوات والسنَّة فيها، باب فرض الجمعة، رقم: ١٠٨١

٤ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ٢/ ٥٨.

الفقهاء رغم اتِّفاقهم على الأصول العامَّة.

- الصحَّة السنديَّة ليست المعيار الأوحد في قبول حديث ما للعمل به.

من طرف آخر فإنَّه يمكن القول بأنَّ الشيخ العتر أرجع أسباب اختلاف الفقهاء إلى اختلافهم في هذه المستويات، وإذا أردنا التفصيل أكثر يمكن القول بأنَّه وفي إطار «إعلام الأنام» فإنَّ أسباب الخلاف بين الفقهاء راجع إلى اختلافهم:

- في بعض المسائل الأصوليَّة، كدلالة العامِّ والخاصِّ.
- في فهم عموم الحديث وخصوصه بناءً على ارتباطه بعلَّة ما.
- في كيفيَّة الجمع بين الأحاديث وبقيَّة الأدلَّة والترجيح بينها.
- في صحَّة حديث ما.

ثالثًا: الشيخ عتر فقيهًا، ترجيحات عتر، وآرائه في بعض المسائل الجديدة

لم يكن هدف الشيخ عتر من الكتاب تقديم ترجيحات في الكتاب، بل بيَّن أنَّ هدفه تقديم نظر الأئمَّة الفقهي إلى الأحاديث، ولذلك قَلَّت حسبما رأينا ترجيحاته، ولكنَّ هذا لا يعني أنَّه لم يرجِّح أبدًا، بل إنَّه قد قدَّم بعض الترجيحات وسنعرض لأمثلة منها، من طرف آخر فإنَّ الشيخ عتر كان يعالج بعض المسائل الحديثة في ضوء الأحاديث التي يذكرها، ولمسنا في جانبه الفقهي نقطتين، وهي الميل إلى الجمع بين الأقوال، والميل إلى الاحتياط، وهكذا يمكن ملاحظة جانبه الفقهي في هذه النقاط.

النقطة الأولى: ترجيحات الشيخ عتر

ترجيحاته القائمة على النظر الأصولي والفقهي انتقد الأستاذ العتر رأي من ذهب إلى أنَّ المتيمِّم يجب عليه أن يمسح كلتا ذراعيه اعتمادًا منهم على القياس على الوضوء، فبيَّن الشيخ عتر أنَّ هذا قياس فاسد مستدلًّا بأنَّ عمار بن ياسر استعمل نفس القياس فتمرَّغ في التراب فبيَّن له الرسول فساد قياسه، وكذلك اعتمد في هذه

المسألة على صحَّة الأحاديث التي تبيّن بأنَّ المتيمِّم يمسح ظاهر كفَّيه.[١]

رجَّح أيضًا رأي الحنفية في وجوب قراءة الفاتحة مبيّنًا أنَّهم عملوا بالأدلَّة، فقراءة أيّ سورةٍ ركنٌ، بناءً على قول الله: ﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾، أمَّا تعيين ذلك بالفاتحة فهو واجب عملًا بالحديث، وأيَّد ترجيحه هذا بنقلٍ عن ابن دقيق العيد.[٢]

في مسألة هل تحلُّ المرأة ضفائرها للغسل، ذكر حديث أمِّ سلمة، وذكر آراء الفقهاء في هذا الموضوع، فبيَّن أنَّ الجمهور ذهبوا إلى عدم وجوب حلِّ المرأة للضفائر سواء أكانت مشدودة أم غير ذلك، في حين أنَّ الشافعية ذهبوا إلى وجوب حلِّها لمن كانت قد شدَّت ضفائرها شدًّا بحيث لا يتسرَّب الماء إلى داخلها، فرجَّح الشيخ العتر رأي الجمهور مبيّنًا أنَّ الحديث مطلق ولا يدلُّ على ما ذهب إليه الشافعية وأنَّه لو كان هناك تفصيل كما يقولون لذكره النبيُّ لأنَّ المقام مقام إيضاح.[٣]

في مسألة هل يشترط الماء فقط لإزالة النجاسة؟ ذهب الشيخ العتر إلى رأي الحنفية بأنَّه يجوز التطهير بكلِّ ما يزيل النجاسة اعتمادًا على أنَّ ذكر الحديث الماء لا يدلُّ على نفي ما عداه لأنَّه استدلال بمفهوم اللقب المخالف ولا يصحُّ الاستدلال به، وأيضًا ثمَّة سوائل تزيل النجاسة بشكل أقوى من الماء.[٤]

ترجيحاته القائمة على الجانب اللغوي، ففي مسألة هل الواجب استقبال عين الكعبة أم جهتها نقل حديث أبي هريرة ثمَّ ذكر أقوال الأئمَّة منتقدًا رأي الشافعية القائل بوجوب استقبال عين الكعبة مبيّنًا أنَّ استدلالهم بقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ غيرُ مقبولٍ لأنَّ الشطر يُطلق ويراد به الجهة،[٥] ويؤيّد هذا الترجيح حديث أبي هريرة «ما بين المشرق والمغرب قبلة».[٦]

١ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٢٩٦.
٢ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٤٧٦.
٣ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٢٨٠.
٤ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ١١٧.
٥ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٤٠٠
٦ ابن ماجه في السنن، كتاب إقامة الصلوات، باب القبلة، رقم: ١٠١١.

في مسألة هل يطهر جلد الميتة بالتطهير، رجَّح رأي الحنفية والشافعية بأنَّ جلدها يطهر بعد الدبغ معتمدًا –من بين أدلَّة أخرى– على أنَّ كلمة إهاب التي مرَّت في قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «لا تنفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»[١] يقصد به لغة جلد الميتة قبل الدبغ، أمَّا بعد الدبغ فلا يطلق عليه هذا الاسم.[٢]

ترجيحاته القائمة على النظر الحديثي حيث رجَّح رأي الحنفية في إخفات البسملة بناءً على أنَّ أحاديث الجهر أضعف، واستدلَّ بقول الحازمي: «أمَّا أحاديث الإخفات فهي أمتن».[٣]

ردَّ على رأي مالك بأنَّ النافلة راكبًا جائزة فقط في السفر الذي تقصر فيه الصلاة غير مقبول لأنَّ الأحاديث التي وردت في ذلك مطلقة، وأمَّا الرواية التي قيَّدت هذا الإطلاق والتي كانت مستند مالك فهي زيادة شاذَّة.[٤]

في مسألة هل التيمُّم ضربة أم ضربتان، ناقش أدلَّة الأئمَّة وبيَّن أنَّ الجمهور على أنَّه ضربتان، ورجَّح رأيهم بتعدُّد الروايات في هذا الموضوع إضافة إلى أدلَّة أخرى رجَّح بها.[٥]

النقطة الثانية: الجمع بين الأقوال، من فقه الشيخ عتر الجمع بين الأقوال، فمثلًا في قضيَّة نقض الوضوء من مسِّ الذكر، حاول أن يجمع بين الأقوال والأدلَّة بأنَّ حديث طلق يدلُّ على نفي وجوب الوضوء في حين أنَّ حديث بسرة يدلُّ على سنِّيَّته.[٦]

النقطة الثالثة: ضرورة الاحتياط عند ورود حديث صحيح، من الأمور التي لاحظناها في فقه الشيخ عتر ميله للاحتياط في عدد من المسائل، وقد دعا المسلمين

١ أبو داود، كتاب اللباس، باب من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة، رقم: ٤١٢٧.
٢ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٩٠.
٣ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٥٠٧.
٤ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٤٠١.
٥ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٢٩٦
٦ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٢٠٤

إلى الاحتياط وخاصَّة إن كانت الأدلَّة متقاربة الدلالة، وحسبما نرى فإنَّ احتياطه معتمد على وجود رواية صحيحة في الموضوع، ففي مسألة الوضوء من لحم الإبل وبعد أن بيَّن مسالك الأئمَّة بيَّن أنَّ الأدلَّة متقاربة، وأن الأفضل الاحتياط في مثل هذه المسائل.[1]

في مسألة تتريب الإناء من شرب الكلب، رجَّح المذهب القائل بوجوبه منطلقًا من أمرين، صحَّة الزيادة وأنَّ الأحوط هو تتريب الإناء،[2] وفي نفس مسألة الكلب رجَّح مذهب الجمهور، الذين ذهبوا إلى وجوب إراقة الإناء بخلاف المالكية الذين لم يوجبوا ذلك اعتمادًا على أنَّ الله أباح صيده، فبيَّن الشيخ العتر أنَّ الاحتياط مذهب الجمهور اعتمادًا على قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «فليرقه».[3]

النقطة الرابعة: بعض اجتهاداته في بعض المسائل المعاصرة

في بعض المواضع في كتابه كان الشيخ عتر يشير إلى بعض المسائل المعاصرة والحديثة، ويحاول أن يبيِّن حكم هذه المسائل اعتمادًا على الحديث المذكور في الباب، وهذه المسائل تعرض لنا كيفيَّة مقاربته للمسائل الفقهية.

مسألة تحديد النسل، تناول الشيخ عتر هذه المسألة في حديثه عن أحاديث العزل، حيث بيَّن أنَّ مسألة النسل لها مستويان: المستوى الأوَّل: وهو مستوى تتوجَّه فيه الدولة لتحديد عدد أفراد الأسرة الواحدة، فبيَّن أنَّ هذا الأمر غير جائز مستندًا في ذلك إلى أنَّه مخالف لمقاصد الشريعة ولحديث «فإني مكاثر بكم الأمم».[4] المستوى الثاني: وهو مستوى فردي برغبة الشخص نفسه، حيث بيَّن الشيخ عتر أنَّ حكم هذا الأمر يختلف باختلاف الوسائل المتَّبعة في ذلك، فإن كانت الوسيلة إزالة الرحم فهو حرام، أمَّا إن كانت الوسيلة عبر استعمال الواقي أو الحبوب فهو كالعزل المذكور في الحديث جائز، أمَّا إن كان عبر ما يسمَّى باللولب ففيه إشكالية من ناحية كشف

١ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٢١٢.
٢ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٦٤.
٣ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ١/ ٦٢.
٤ أبو داود، كتاب النكاح، باب في تزويج الأبكار، رقم: ٢٠٥٠.

العورة إلَّا لضرورة.[١]

في حديث «كسر عظم الميِّت ككسره حيًّا»،[٢] تناول مسألة تشريح الجثَّة، فبيَّن أنَّ الحديث ينهى عن ذلك بظاهره، لكن واستنادًا إلى مسلكين فقهيين بيَّن الشيخ العتر جواز هذا، والمسلكان اللذان أشار إليهما هما: تقديم المصلحة الراجحة على المفسدة المرجوحة، فتخريج أطبَّاء مهرة وتشريح الجثَّة لاكتشاف المجرم القاتل مصلحة مهمَّة، والمسلك الثاني هو «ما لا يتمُّ الواجب به إلَّا به فهو واجب»، فتعلُّم الطبِّ واجب، ومن متمِّماته تشريح الجثث، وبناءً على هذا الاعتبار فتشريح الجثث واجب أيضًا، لكنَّ هذا الأمر مشروط بشرائط بيَّنها، وفي نفس الحديث تناول مسألة نقل الأعضاء، حيث بيَّن أنَّها جائزة بشروطها أيضًا.[٣]

رابعًا: نقده لمنهجيَّة أهل الحديث الظاهرية، الألباني أنموذجًا في ضوء مسألة الذهب المحلق وصلاة التراويح

في هذا القسم سنتناول كيف تناول الشيخ عتر بعض المسائل الفقهية التي دار حولها نقاش طويل وخاصَّة بين الألباني وغيره من العلماء، وتناولُنا لهذه المسائل سيضع المنهجين –منهج الألباني ومنهج الشيخ عتر– في مواجهة بعضهما لنرى نقاط الاتِّفاق والاختلاف، واخترنا مسألتين كنموذجين لتحليل المقاربات الفقهية التي عرضها الألباني وعتر.

مسألة الذهب المحلَّق

اكتست هذه المسألة بعدًا مهمًّا من ناحية كونها قد وضعت الفروق المنهجية بين العالمين الشيخ العتر والألباني، وقد أشار إليها الشيخ العتر بشكل مفصَّل في (إعلام الأنام)، حيث أشار إلى رأي الألباني ناقدًا لمنهجيَّته، وسنعرض في هذا القسم رأي العالمين مع الإشارة إلى الأصول المنهجيَّة التي اتَّبعوها.

١ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ٣/ ٣٧٨.

٢ أبو داود في السنن، كتاب الجنائز، باب في النهي عن كسر عظام الميت، رقم: ١٦١٦.

٣ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ٢/ ٢٤٢.

بنية رأي الألباني وتحليلها

انطلق الألباني من أربعة أحاديث صحَّحها ورآها أصلًا في المسألة وهذه الأحاديث هي:

الحديث الأوَّل: «من أحبَّ أن يحلق حبيبه بحلقة من نار فليحلقه حلقة من ذهب».[١]

الحديث الثاني: «جاءت بنت هبيرة إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم وفي يدها فتخ من ذهب، فجعل النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يضرب يدها بعصيَّة معه، يقول لها: «أيسرُّك أن يجعل الله في يدك خواتيم من نار؟! « فأتت فاطمة تشكو إليها قال ثوبان: فدخل النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم على فاطمة وأنا معه وقد أخذت من عنقها سلسلة من ذهب فقالت: هذا أهدى لي أبو حسن تعني زوجها عليًّا رضي الله عنه -وفي يدها السلسلة- فقال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «يا فاطمة! أيسرُّك أن يقول الناس: فاطمة بنت محمَّد في يدها سلسلة من نار؟ «ثم عذمها عذمًا شديدًا فخرج ولم يقعد، فعمدت فاطمة إلى السلسلة فباعتها فاشترت بها نسمة فأعتقتها، فبلغ ذلك النبيَّ صلَّى الله عليه وسلم فقال: «الحمد لله الذي نجَّى فاطمة من النار».[٢]

الحديث الثالث: عن عائشة أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم رأى في يد عائشة قلبين ملويين من ذهب فقال: «ألقيهما عنك واجعلي قلبين من فضَّة وصفِّريها بزعفران».[٣]

الحديث الرابع: عن أمِّ سلمة زوج النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قالت: جعلت شعائر من ذهب في رقبتها فدخل النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم فأعرض عنها، فقلت: ألا تنظر إلى زينتها فقال: «عن زينتك أُعرض» قالت: فقطعتها فأقبل عليَّ بوجهه. قال: زعموا أنَّه قال: «ما ضرَّ إحداكن لو جعلت خرصًا من ورق ثمَّ جعلته بزعفران».[٤]

١ رواه أبو داود في السنن، كتاب الخاتم، باب في الذهب للنساء، رقم: ٤٢٣٦.
٢ مسند أبو داود الطيالسي، رقم: ١٠٨٣.
٣ رواه القاسم السرقسطي في الدلائل في غريب الحديث، رقم: ٦٣٦.
٤ رواه أحمد في المسند، رقم: ٢٦٦٨٢.

من النظر في تعليلات الألباني لرأيه يمكن القول بأنَّ الألباني بنى رأيه على ثلاث مقدِّمات مهمَّة وضروريَّة، وهي:

صحَّة الأحاديث التي تمنع النساء من الذهب المحلَّق، حيث ناقش الألباني طويلًا في صحَّة الأحاديث التي استدلَّ بها، وأورد طرقها وبناءً على هذه الطرق والشواهد الكثيرة ذهب الألباني إلى صحَّتها، ولم يلتفت إلى ردِّ البعض بكون الحديث الأوَّل ورد من طريق أسيد الذي وُصف بأنَّه صدوق ورواية الصدوق لا تعدُّ صحيحة، حيث بيَّن أنَّ الصحَّة قائمة على مجموع الطرق في المسألة.[١]

كون الأحاديث التي تحرِّم الذهب المحلَّق خاصَّة، وعليه فإنَّ الأحاديث العامَّة التي تبيح الذهب للنساء مُخَصَّصة بهذه الأحاديث، فالحديث الخاصُّ أقوى دلالة من الحديث العامِّ، وبناءً على هذا الجمع الذي أبداه الألباني ردَّ على من قال بأن الأحاديث التي تحرِّم الذهب المحلَّق منسوخة باعتبار أنَّ النسخ لا بدَّ فيه من انعدام إمكانية الجمع بين الأحاديث.[٢]

عدم الالتفات إلى عمل الفقهاء والأئمَّة، كون الأحاديث هي الأصل في تصوُّر الألباني فإنَّ ما ينقل من إجماع أو عمل للصحابة فهو مردود، فبحسب الألباني فإنَّ الإجماع بشكل عامٍّ غير ممكن التحقُّق، وفي هذه المسألة فإنَّ الإجماع على فرض وجوده فهو غير مقبول باعتبار مخالفته للحديث، لأنَّ الإجماع على مخالفة حديث صحيح يلزم منه إجماع الأمَّة على ضلالة.[٣]

بنية رأي الشيخ عتر وتحليلها

يمكن القول بأنَّ هناك منطلقات نظريَّة وعمليَّة في رأي الشيخ عتر وهي:

عمل الفقهاء: بنى الأستاذ عتر رأيه على رأي الفقهاء المختلفين، مبيِّنًا أنَّ العمل قد جرى على العمل بجواز ارتداء النساء للذهب المحلَّق، وهذه القاعدة عنده

١ آداب الزفاف، لناصر الدين الألباني، ٢٢٤، السلسلة الصحيحة، لناصر الدين الألباني، ٤/ ٤٨١.

٢ آداب الزفاف، لناصر الدين الألباني، ٢٤٦، السلسلة الصحيحة، لناصر الدين الألباني، ٤/ ٤٨١.

٣ آداب الزفاف، لناصر الدين الألباني، ٢٣٨.

مهمَّة في كثير من آرائه، لأنَّ العمل عنده مبيِّن للعمل المتوارث، وفي هذا السياق انتقد الشيخ العتر الألباني لردِّه الإجماع مبيِّنًا أنَّ رأيه –الألباني– شاذٌّ لمخالفته رأي العلماء،[1] فالإجماع عند الشيخ عتر هو حصيلة الأدلَّة المرفوعة والموقوفة، وعمل الأئمَّة الذين تتبَّعوا كلَّ شيء.[2]

ضعف الأحاديث التي استدلَّ بها الألباني، حيث ناقش الشيخ عتر كثيرًا في روايات الأحاديث التي استدلَّ بها الألباني مبيِّنًا ضعفها وعدم صلاحيَّتها لمعارضة أحاديث إباحة الذهب للنساء، وأكثر نقطة نالت نقاشًا من الشيخ عتر هي رواية أسيد الذي وُصف بـ»صدوق»، حيث ناقش الشيخ عتر هذا الوصف وكيفيَّة التعامل مع روايات صاحبها، فبيَّن أنَّ هذا الوصف لا يعني القبول المطلق لروايات الراوي، بل يعني أنَّ رواياته لا بدَّ من إخضاعها للفحص، مستدلًّا بعمل الأئمَّة في ذلك، حيث أشار إلى أنَّ قبولهم لروايات الصدوق في بعض الأوقات قابله ردٌّ لنفس الراوي في مرَّات أخرى.[3]

تأويل الأحاديث وفق الأحاديث الأخرى في الباب حيث بيَّن الشيخ عتر أنَّه من الممكن أن تؤوَّل الأحاديث التي استدلَّ بها الألباني، واستند الشيخ عتر في تأويله للأحاديث إلى أصول عامَّة أو أحاديث أخرى نعرضها هنا:

• كون النهي خاصًّا لمن تظهره للتبرُّج، واستند الشيخ عتر في ذلك إلى ترجمة النسائي في إحدى تراجمه «الكراهة للنساء في إظهار الحلي والذهب».

• كون لفظ الحديث «حبيبه» عامًّا للرجال والنساء ثمَّ استثنيت النساء بحديث « أُحِلَّ الذهب والحرير لإناث أمَّتي».[4]

• كون الحديث واقعة عين خاصَّة بأهله، وهذا تابع لإيثاره عليه الصلاة والسلام التقشُّف، أو أن يكون واقعة عين خاصَّة بامرأة لبست الحليَّ للإسراف، واستند الشيخ

١ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ٢/ ٢٧٥.
٢ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ٢/ ٢٨٠.
٣ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ٢/ ٢٧٧.
٤ أحمد في المسند، رقم: ١٩٥٠٣.

عتر إلى قرينة «فتخ» الذي يعني الخاتم الكبير، ورغم ذلك فإنَّ الشيخ عتر بيَّن أنَّه ينبغي الاحتياط في التحلِّي بالذهب بحيث لا يصل لدرجة الإسراف.[١]

مسألة عدد صلاة التراويح، وقع اختلاف أيضًا بين الشيخ عتر والألباني في عدد صلاة التراويح، حيث ذهب الألباني إلى أنَّها ثماني ركعات في حين أنَّ الشيخ العتر رجَّح العشرين، وهذا خلاف قديم كما يُعرف.

بنية رأي الألباني وتحليلها.

انطلق الألباني في كتابه الذي خصَّصه لهذه المسألة مبيِّنًا أنَّ الأحاديث التي صحَّت تشير إلى أنَّ صلاة التراويح ثمانية، وأنَّ الأحاديث التي ورد فيها ذكر العشرين غير صحيحة، وبالتالي فإنَّ صلاتها عشرين ركعة بدعة، وثمَّة نقاط منهجيَّة في رأي الألباني نعرضها:

الأحاديث التي انطلق منها هي:

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنَّه سأل عائشة رضي الله عنها كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان؟ فقالت: ما كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة».[٢]

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: صلَّى بنا رسول الله صلَّى الله عليه وسلم في شهر رمضان ثمان ركعات وأوتر فلما كانت القابلة اجتمعنا في المسجد ورجونا أن يخرج فلم نزل فيه حتَّى أصبحنا ثمَّ دخلنا فقلنا: يا رسول الله اجتمعنا البارحة في المسجد ورجونا أن تصلِّي بنا، فقال: إني خشيت أن يُكتب عليكم.[٣]

صحَّة أحاديث الثمانية وضعف أحاديث العشرين، الأساس في رأي الألباني الأحاديث الصحيحة التي ورد فيها ذكر الثمانية، أمَّا أحاديث العشرين فهي ضعيفة لا يجوز العمل بها، كذلك ناقش أيضًا عمل عمر مبيِّنًا أنَّ الروايات الصحيحة هي التي

١ إعلام الأنام، لنور الدين عتر، ٢/ ٢٧٨

٢ البخاري في صحيحه، كتاب التهجُّد، باب قيام النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالليل في رمضان وغيره، رقم: ١١٤٧.

٣ ابن حبَّان في صحيحه، كتاب الوتر، رقم: ٢٤١٥.

ورد فيها ذكر أنَّ المسلمين في عهده اجتمعوا على صلاة إحدى عشرة ركعة –مع الوتر– وليس عشرين، وهي رواية مالك في الموطَّأ: «أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبي بن كعب وتميمًا الداري أن يقوما للناس بإحدى عشر ركعة».[1]

عدم جواز الزيادة على لفظ الحديث فبما أنَّ الأحاديث وردت بالثمانية فالزيادة عليها تعني مخالفة السنَّة، وفي هذا الصدد ناقش مسألة أنَّ صلاة التراويح نفل مطلق ممَّا يبيح الزيادة لأنَّ النفل المطلق ليس له حدٌّ، مبيِّنًا أنَّ ورود التحديد بالثمانية في لفظ الحديث الصحيح دليل على أنَّ التراويح نفل مقيَّد.

عمل الأئمَّة والفقهاء ليس له دور في مقابل الحديث الصحيح، لأنَّ كثيرًا من الاختلافات سببها بتصوُّره عدم وصول النصِّ إلى الإمام،[2] وبناء على ذلك فالأصل ورود النصِّ لا عمل الأئمَّة.

بنية رأي الشيخ عتر وتحليلها

ينطلق الشيخ عتر من قراءة الأحاديث الواردة في المسألة قراءة كلِّيَّة، حيث تناول هذه المسألة في كتابه «هدي النبيِّ في الصلوات الخاصَّة» وناقش رأي الألباني، وثمَّة نقاط منهجيَّة في رأي الشيخ عتر نعرضها:

فعل الصحابة والعلماء، فهذا العمل يشير إلى السنَّة التي عليها العمل، والتي هي من المرجِّحات التي ترجِّح صحَّة حديث على حديث، وهذا الأمر مستند إلى أمر الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم بالاستناد إلى سنَّة الخلفاء الراشدين.

قراءة الأحاديث في ضوء الأصول العامَّة للدين، حيث بيَّن الشيخ عتر أنَّ الأصل هو أنَّ الاستكثار من فعل الخير والعبادة خير، واستند أيضًا إلى قول النبيِّ عليه الصلاة والسلام: «الصلاة خير موضوع فمن شاء استقلَّ ومن شاء استكثر».

إمكانية الجمع بين الأحاديث المختلفة، حيث بيَّن الشيخ عتر أنَّه يمكن الجمع

١ مالك في الموطَّأ، كتاب الصلاة في رمضان، باب ما جاء في قيام رمضان، رقم: ٤

٢ صلاة التراويح، لناصر الدين الألباني، ٢٦.

بين الأحاديث التي تشير إلى أنَّ عدد ركعات التراويح ثمانية وبيَّن غيرها من الأحاديث.[١]

بعد هذا التحليل لرأي العالمين ثمَّة بعض النقاط التي نلاحظها في مقاربة الألباني من خلال هاتين المسألتين، وهي:

- الاعتماد الكثير على الشواهد والمتابعات أثناء نقاشه للمسائل.

- الالتزام بألفاظ الحديث.

- عدم تأويل الحديث في ضوء علاقاته مع الأدلَّة الأخرى والنصوص العامَّة للدين.

- عدم الالتفات إلى عمل الأئمَّة والفقهاء.

وهذا كلُّه برأينا يشير إلى أنَّ الحديث في تصوُّر الألباني قاعدة قانونيَّة مستقلَّة، بحيث لا يجوز تقييمها بالنظر إلى أيِّ معيارٍ آخرَ، فالحديث لا يقبل التأويل بعمل الصحابة ولا بعمل الفقهاء، كذلك لا يقيم في ضوء القواعد العامَّة للدين.

بالنسبة لمقاربة الشيخ عتر فإنَّنا نلاحظ هذه النقاط المنهجيَّة في رأيه في المسألتين:

- عمل الفقهاء والأئمَّة له دور مهمٌّ في الترجيح بين الأحاديث.

- إنَّ الشيخ عتر كان لا يذكر شواهد الحديث إن لم يكن فيها تقوية للحديث، أو إن لم يكن فيها أثر في تغيير الحكم. يهتمُّ كثيرًا بفهم الحديث وتأويله وفق السياقات التي ورد فيها الحديث وعلاقاته مع الأصول العامَّة للدين.

وهذا كلُّه يشير إلى أنَّ الصحَّة الحديثيَّة ليست المعيار الوحيد للعمل بالحديث في تصوُّر الشيخ عتر بل ثمَّة نظر فقهي يحدِّد طريقة العمل بالحديث، وهذا النظر منطلقه الانتباه إلى عمل الفقهاء وعلاقات الأحاديث بالأدلَّة الكلِّيَّة والأصول العامَّة.

١ هدي النبيِّ في الصلوات الخاصَّة، لنور الدين عتر، ١٥٢.

الخاتمة والنتائج

هدفت الورقة البحثيَّة لإبراز جهود الدكتور نور الدين عتر رحمه الله في فقه الحديث، انطلقت الورقة بعرض مختصر لسيرورة فقه الحديث وخصوصًا في مطلع القرون الحديثة وتطوُّراتها مع الألباني رحمه الله، وتوقَّفت بشكل مفصَّل عند محاولات الشيخ عتر رحمه الله لإعادة بناء منهجيَّة لفقه الحديث تستند إلى علوم أصول الفقه والحديث واللغة بالإضافة إلى مراعاة مقاصد الشريعة وقواعده الكلِّيَّة، ورأينا من خلال الأمثلة التي عرضناها أنَّ الشيخ عتر نقل منهجيَّته إلى مستوى تطبيقي مشيرًا إلى الإمكانيَّات الكثيرة لمنهجه، وفي نفس الوقت مشيرًا إلى أنَّ الاختلاف أمرٌ لا مفرَّ منه.

من خلال ما عرضناه من عرض سيرورة فقه الحديث في مطلع القرن العشرين، نلاحظ أنَّ هذه المسألة اكتسبت بعدًا مهمًّا وهذا الأمر يُفهم فقط عندما يُقرأ في ضوء السياقات والتطوُّرات الحاصلة في تلك الفترة، حيث شكَّل فقه الحديث بديلًا منهجيًّا للفقه المذهبي، وقد وُجدت مقاربتان في هذا المجال، المقاربة المقاصدية والمقاربة الظاهرية، غير أنَّ المقاربة الظاهرية هي التي كُتب لها الاستمرار أكثر.

يمكن القول بأنَّ من أهمِّ نتائج البحث يكمن في الإشارة إلى مفهوم فقه الحديث نظريًّا وعمليًّا عند عتر، فالفقه عنده عمليَّة استنباط ذات مستويات متعدِّدة ومتشابكة، ولا يجوز الاكتفاء بمستوى عن مستوى آخر، وهذه المستويات تتحقَّق في قراءة النصِّ النبوي ضمن علاقاته مع الأحاديث والأدلَّة الأخرى، وفي فهم مقصده وعلَّته، وفهم لغته، مع النظر إلى صحَّته السنديَّة، والدكتور رحمه الله انتقد من نظر إلى فقه الحديث من زاوية الصحَّة السنديَّة فقط.

كشف البحث أنَّ الشيخ عتر هدف إلى بيان مشروعيَّة بل وضرورة الاختلاف الفقهي الذي حصل بين الفقهاء أثناء نظرهم إلى الحديث، وبيان أنَّ الاختلاف الفقهي لا يعود إلى عدم وصول الحديث إلى الإمام، بل إنَّ الاختلاف في كثير من مواضعه يعود إلى الأصول التي تبنَّاها كلُّ إمام من الأئمَّة، بخلاف الألباني الذي لم يرَ الاختلاف مشروعًا، وعزى الاختلاف إلى سبب واحد وهو عدم اطِّلاع الإمام

على الحديث.

الصحَّة السنديَّة لم تكن عند الشيخ عتر معيارًا أساسيًّا بل كانت مرجِّحًا من المرجِّحات في المنهجية التي أعاد إحيائها بالاستناد إلى عمل الفقهاء، وفي هذا السياق انتقد إقامة المنهجيَّة التي تقيم العلوم الإسلامية والفقه بشكل خاصٍّ على معيار الصحَّة السنديَّة فقط، لأنَّ هذا المعيار يمنع من فهم الحديث مقاصديًّا وفهمه ضمن مستويات علاقاته.

من خلال الأمثلة التطبيقية ونقاشاته مع الألباني لاحظنا أنَّ عمل الصحابة والفقهاء في العصور الأولى معيار أساسي في المنهجية التي عمل الشيخ العتر على إحيائها في فقه الحديث، لأنَّ هذا المعيار يشير إلى السنَّة المعمول بها عبر العصور الإسلامية. وبتعبير آخر فإنَّ الشيخ عتر كان ينظر إلى عمل الصحابة والفقهاء المتوارث على أنَّها معيار مهمٌّ في فهم الحديث وطريقة العمل به، لأنَّ هذا المعيار يحيل إلى السنَّة المعمول بها، وهذا المعيار مقدَّم على الصحَّة السنديَّة التي كانت المعيار الأساسي عند الألباني.

المصادر والمراجع

- **الاتِّجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري**، عبد المجيد محمود عبد المجيد، ١٣٩٩/ ١٩٧٩.
- **أحكام الجنائز**، ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٩٨٦.
- **آداب الزفاف في السنَّة المطهَّرة**، ناصر الدين الألباني، دار السلام، مصر، ط ١، ٢٠٠٢.
- **إرشاد الخلق إلى العمل بخبر البرق**، جمال الدين القاسمي،
- **إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام**، نور الدين عتر، دار الفرفور، دمشق، ط٩، ١٩٩٨.
- **تمام المنَّة في التعليق على فقه السنَّة**، ناصر الدين الألباني، دار الراية، ط ٥.
- **توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر**، طاهر الجزائري، ت عبد الفتَّاح أبو غدَّة، دار البشائر الإسلامية، بيروت ط٢، ٢٠٠٩.
- **الحداثة والاتِّجاهات المتأثِّرة بها في التعامل مع السنَّة النبوية دراسة وصفية تحليلية**، محمَّد أنس سرميني، مجلَّة كيليت بهار من جامعة جانق قلعة ١٨ أيَّار، العدد ١٧/ ٢/ ٢٠٢٠م.
- **الحجُّ والعمرة**، نور الدين عتر، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.
- **حجَّة النبيِّ كما رواها جابر**، ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٥، ١٣٩٩.
- **الحديث حجَّة بنفسه في العقائد والأحكام**، ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ٢٠٠٥.
- **الحديث حجَّة بنفسه**، ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ٢٠٠٥.
- **دعوى العمل بالحديث الصحيح**، محمَّد صديق، بحث في Osmanlı'da İlmi-Hadis.
- **الدلائل في غريب الحديث**، القاسم السرقسطي، ت محمَّد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠١.
- **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض، ط١، ١٩٩٥.
- **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٩٩٢.
- **سنن ابن ماجه**، ابن ماجه القزويني، ت فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
- **سنن أبي داود**، أبو داود، ت شعيب الأرناؤط، وكامل قره بللي، مؤسَّسة الرسالة، بيروت،

ط١، ٢٠٠٩.

- **صحيح ابن حبَّان**، محمَّد بن حبَّان بن أحمد بن حبَّان، ت شعيب الأرناؤوط، مؤسَّسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٨.
- **صحيح ابن خزيمة**، محمَّد بن إسحاق بن خزيمة، ت مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- **صحيح البخاري**، أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاري، ت جماعة من العلماء، تمَّت العناية به من قبل زهير ناصر، دار طوق النجاة.
- **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجَّاج، ت فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
- **صفة صلاة النبيِّ**، ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ٢٠٠٦.
- **صلاة التراويح**، ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٢١.
- **فقه السنَّة**، سيِّد سابق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٧٧.
- **الفقيه والمتفقِّه**، الخطيب البغدادي، ت عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، ١٩٩٦.
- **القاسمي وعصره**، ظافر القاسمي، دمشق، ١٣٨٥/ ١٩٦٥.
- **القطعي والظنِّي بين أهل الرأي والحديث**، محمَّد أنس سرميني، بيروت، نماء للبحوث والدراسات، ٢٠٢١.
- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣١.
- **المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي**، أكرم يوسف عمر القواسمي، دار النفائس، الأردن، ط ٥/ ٢٠١٣.
- **مسند أبو داود الطيالسي**، أبو داود الطيالسي، ت محمَّد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط١، ١٩٩٠.
- **المسند**، أحمد بن حنبل، ت شعيب الأرناؤوط، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠١.
- **منزلة السنَّة في الإسلام**، ناصر الدين الألباني، دار السلفية، الكويت، ط ٤، ١٩٨٤.
- **الموطَّأ**، مالك بن أنس، ت فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٥.
- **هدي النبيِّ في الصلوات الخاصَّة**، نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ٢٠١٧.

- Ehl-i hadisin düşünce yapısı, Kadir Güler, Emin Yayınları, Bursa, 2004.
- Sahabenin Sünnet Anlayışı, Bünyemin Erul, Türkiye Diyanet Vakfı, Ankara, 2014.